إشكالية التوفيق بين السيولة والربحية في إطار فائض السيولة في البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2001-2015- دراسة حالة بنك البركة وسوسييتي جينيرال -

Problem of reconciling between liquidity and profitability in the context of excess liquidity in Algerian commercial banks during the period 2001-2015- The case study of Al Baraka Bank and Societe Generale

ط.د. ادبوب سارة[1]
مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية
جامعة الجزائر 3 -الجزائر-
eddeboub.sara@univ-alger3.dz

أ.د. قصاب سعدية
مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية
جامعة الجزائر 3-الجزائر-
sadiakessab@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 07 /2019/04 تاريخ النشر: 2020/06/03

Abstract

This study aims at analyzing the problem of excess liquidity in Algerian commercial banks and the need to employ this surplus in investments, taking into account the reconciliation between liquidity and profitability to achieve the maximum profit within acceptable risks and to maintain adequate liquidity. The difference between the total deposits at the Algerian banks and the total loans granted by the banks is a problem that should be solved due to the fact that these differences reflect criticisms that do not bring added and profitable value to the bank. The study analysis was based on Al Baraka Bank of Algeria and ''Societé Générale Algerie Bank'', by assessing and analyzing their liquidity and profitability ratios.

Keywords: Commercial banks, bank liquidity, profitability, Liquidity Surplus, liquidity indicators, profitability indicators.

Jel Classification Codes :G21 ,E58

مقدمة

تعتبر البنوك التجارية أحد أهم المؤسسات المالية النقدية الوسيطة، وظيفتها الأساسية قبول الودائع من الأفراد والمؤسسات وإعادة استخدامها لمنح الائتمان للأفراد والوحدات الاقتصادية، وبذلك يتمثل دور البنوك في تعبئة ادخارات وفوائض الأعوان الاقتصاديين وتقديم الخدمات البنكية والتمويل.

تمثل السيولة النقدية أحد أهم احتياجات البنوك التجارية لمواجهة طلبات السحب وتعزيز القدرة على معالجة إشكالية فائض السيولة عن طريق توظيف هذا الفائض من اجل تحقيق الربحية وتلبية رغبات طالبي القروض، وذلك لتحقيق الأرباح وتوظيف الأموال، واستنادا إلى ما جاءت به نظرية إدارة الخصوم؛ والتي تعطي الأهمية الكبيرة لجانب الخصوم (المطلوبات) كونها المصدر الأساسي للسيولة عن طريق الاعتماد على السيولة الناتجة عن موارد مالية من مصادر خارجية، بدل الاعتماد على سيولة أصولها، فإن الغرض من هذا المقال هو محاولة الاجابة على التساؤل التالي: **كيف يتم التوفيق بين شرطي السيولة والربحية في ظل فائض السيولة البنكية في الجزائر؟**

وتندرج عن هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي العوامل المؤثرة في تحقيق الربحية لدى البنك؟
- كيف نفسر واقع معاناة البنوك الجزائرية من فائض السيولة وما هي مختلف آليات بنك الجزائر لامتصاصها؟
- كيف يتم التوازن بين امتلاك سيولة مناسبة وتحقيق ربحية مقبولة في البنوك التجارية؟

[1]- المؤلف المرسل : أدبوب سارة: eddeboub.sara@univ-alger3.dz

- ماذا تعكس مؤشرات السيولة والربحية لدى البنوك الجزائرية محل الدراسة؟

الفرضيات

- ترتبط السيولة البنكية بعلاقة عكسية مع الربحية ويتم تحقيق التوازن بينهما عن طريق عملية التخصيص.
- في اطار فائض السيولة، توجَّه بنك الجزائر إلى استعمال أدوات السياسة النقدية للتأثير على السيولة البنكية.
- تقوم البنوك التجارية محل الدراسة بالتوفيق بين هدفي السيولة والربحية.
- تعتمد البنوك على مؤشرات ونسب للتعرف على مستوى السيولة لديها وذلك لمواجهة التزاماتها.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على واقع ما تعانيه البنوك التجارية في الجزائر من فائض في سيولتها وضرورة العمل على توظيفها بصفة مدروسة لتحقيق عوائد مالية، وبالأخذ بعين الاعتبار تحقيق التوفيق بين الاحتفاظ بالسيولة وتحقيق الربحية.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى تحديد أهمية التوفيق بين شرطي السيولة والربحية لدى البنوك التجارية الجزائرية من خلال عرض صورة حقيقية عن مستويات السيولة لدى البنوك الجزائرية بشكل عام وتحليل مؤشرات السيولة ونسب الربحية لكل من بنك البركة وسوسييتي جينيرال الجزائر بصفة خاصة.

حدود البحث: يعالج هذا البحث إشكالية التوفيق بين السيولة والربحية في إطار فائض السيولة في البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2001-2015 وذلك على مستوى الجهاز البنكي الجزائري ككل، وهي الفترة التي شهدت زيادة فائض السيولة الهيكلي للجهاز البنكي الجزائري، حيث وبعد سنة 2015 اتجه فائض السيولة البنكية للانخفاض، بينما في الحالة التطبيقية تم الاقتصار على الفترة 2006-2015 نظرا لتعذر الحصول على تقارير البنوك محل الدراسة قبل سنة 2006.

أما على مستوى الحدود المكانية فتم إجراء الدراسة التطبيقية على مستوى بنكي البركة الجزائر وسوسييتي جينيرال الجزائر .

أدوات البحث: اعتمدنا في بحثنا على التقارير السنوية حول الوضعية الاقتصادية والنقدية التي يصدرها بنك الجزائر، وكذا تنظيماته ونشراته الثلاثية؛ التي تغطي فترة الدراسة، بالإضافة إلى التقارير السنوية لكل من بنك البركة الجزائر وسوسييتي جينيرال الجزائر، ومجموعة من الدراسات التي قام بها بعض الباحثين في هذا المجال.

منهج البحث: لغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة مع محاولة الإلمام بمختلف جوانب موضوع البحث سنعتمد على المنهج الوصفي، بالتطرق إلى مختلف الأبعاد النظرية للموضوع، ومن ثم تحليل البيانات المالية للبنوك محل الدراسة التطبيقية.

محاور البحث: تم تقسيم الدراسة كما يلي:

أولا: مدخل إلى السيولة البنكية.

ثانيا: الربحية في البنوك التجارية والعوامل المؤثرة فيها

ثالثا: مسار فائض السيولة في البنوك التجارية الجزائرية

رابعا: التوفيق بين السيولة والربحية في البنوك التجارية

خامسا: تحليل مؤشرات السيولة والربحية للبنوك التجارية الجزائرية

أولا: مدخل إلى السيولة البنكية

تعني السيولة للمنشأة الاقتصادية مدى القدرة على مواجهة الالتزامات النقدية في أي وقت وبدون خسائر، فتعبر السيولة عن توفر النقدية اللازمة لسداد التزامات البنك قصيرة الأجل[1]، وتعكس السيولة البنكية مدى قدرة البنك على مواجهة طلبات السحب النقدي من طرف المودعين، ومدى احتفاظه بودائع نقدية.

1. السيولة البنكية وأهميتها

تعني السيولة البنكية قدرة البنك على مقابلة التزاماته بشكل فوري وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل وبسرعة وبدون خسارة في القيمة، وتقديم الائتمان في شكل قروض وسلفيات.[2]

وقد عرفت لجنة بازل السيولة بأنها قدرة البنك على تمويل الزيادات في الموجودات والوفاء بالالتزامات في آجالها ودون تحمل خسائر غير مناسبة.[3]

ومفهوم السيولة هنا على معنيين، سيولة على مستوى الجهاز البنكي ككل، وسيولة على مستوى البنك المفرد، فالأولى تعني قدرة الجهاز البنكي على تلبية طلبات الائتمان في كل وقت، أما السيولة على مستوى البنك فتعبر عن مقدرة البنك على التسديد نقدا لجميع التزاماته التجارية والاستجابة لطلبات الائتمان أو منح قروض جديدة، فمثلا التحويلات بين البنوك لا تؤثر على سيولة الجهاز البنكي ولكن تؤثر على سيولة البنك الذي سحبت منه الودائع.[4]

كما أنه من الممكن ترتيب أصول البنوك التجارية حسب درجة سيولتها إلى عدة مجموعات نذكرها في الشكل التالي:

الشكل رقم01: تصنيفات أصول البنك التجاري حسب درجة السيولة

المجموعة الأولى: الأصول ذات السيولة الكاملة

1- النقدية في خزينة البنوك

2- الأرصدة الموجودة لدى البنك المركزي والخاصة بالبنك التجاري إضافة الى الاحتياطي القانوني

المجموعة الثانية

1- الأصول شبه النقدية: مكونة من أرصدة مستحقة على البنوك، أرصدة التشغيل الجاري على القروض الممنوحة بين البنوك والقروض القابلة للإستدعاء.

2- أذونات الخزينة. 3- الأوراق التجارية المخصومة. 4- القروض والسلف(اقراض قصير الأجل)

المجموعة الثالثة

ما تبقى من موارد البنك، والتي يستخدمها بغرض تحقيق أولوية الربح على تحقيق السيولة.

المصدر: عبد الله الطاهر، موفق علي خليل، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، مركز يزيد للنشر، الكرك، الطبعة الثانية، 2006، ص221-222، [بتصرف].

تمثل السيولة البنكية أحد الأهداف الاستراتيجية بجانب الربحية لضمان بقاء البنك واستمراره ونموه، لذا للسيولة البنكية أهمية بالغة نوجزها فيما يلي:[5]

- تمثل السيولة أهمية لإكساب البنك سمعة طيبة لدى الأطراف المتعاملة معه (عملاء، مستثمرين، جهات رقابية...) وتعزيز ثقتهم.
- تؤدي إدارة السيولة الجيدة إلى سهولة الحصول على مصادر التمويل وانخفاض تكلفة الحصول عليها وتجنب اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي.
- تؤدي إدارة السيولة برشادة إلى زيادة ربحية البنك وقدرته على البقاء والنمو.
- تعد السيولة البنكية مؤشرا إيجابيا للسوق المالية والمودعين والإدارة.

2. **مؤشرات قياس السيولة البنكية:** تعكس مؤشرات ونسب السيولة مدى قدرة البنك التجاري على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل، والجدول التالي يعبر عن أهم هذه النسب:

الجدول رقم01: مؤشرات السيولة في البنوك التجارية

المؤشر	طريقة حسابه
نسبة الرصيد النقدي Monetary Fund Ratio	$\%100 \times \frac{\text{الرصيد لدى البنك المركزي + النقدية بخزينة البنك}}{\text{اجمالي الودائع + التزامات أخرى}} =$
نسبة الاحتياطي القانوني Legal Reserves Ratio	$\%100 \times \frac{\text{الرصيد لدى البنك المركزي}}{\text{اجمالي الودائع + التزامات أخرى}} =$
نسبة السيولة القانونية Legal Liquidity Ratio	$\%100 \times \frac{\text{الرصيد لدى البنك المركزي + النقدية بخزينة البنك + أصول نقدية أكثر سيولة}}{\text{اجمالي الودائع + التزامات أخرى}} =$
نسبة السيولة النقدية (الحاضرة)	$\%100 \times \frac{\text{النقدية بالصندوق}}{\text{الودائع تحت الطلب}} =$

المصدر: محمود عزت اللحام، مصطفى يوسف كافي، إدارة المصارف، دار الاعصار العلمي، عمان، ط1، 2017، ص183-184-185، [بتصرف].

إن كل مؤشر من المؤشرات السابقة يعبر عن مستوى مختلف من مستويات السيولة، وتعتبر نسبة السيولة القانونية أهم مؤشر من حيث نظرة البنك لمفهومي السيولة والربحية، كونها تعتمد في حسابها على أصول تدر ربحا ويمكن تحويلها إلى نقود بسرعة.

ويضاف إلى المؤشرات السابقة نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول والتي تحسب كما يلي: **الأصول النقدية/إجمالي الأصول** حيث هذه النسبة، في البنوك الجزائرية، معبر عنها في الجدول التالي، وذلك خلال الفترة 2011- 2015:

الجدول رقم 02: نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في البنوك التجارية الجزائرية (%)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	50.16	45.46	40.46	37.96	27.17

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر2016، ص167.

يظهر من الجدول السابق أن نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2011-2015 في انخفاض مستمر، وتهدف هذه النسبة إلى معرفة الأهمية النسبية للأصول السائلة ضمن إجمالي أصول البنك للتعرف على موقف السيولة بالنسبة لبقية استخدامات البنك المختلفة، والانخفاض في السيولة لا يعني بالضرورة عدم كفاءة البنوك في إدارة السيولة.

ثانيا: الربحية في البنوك التجارية والعوامل المؤثرة فيها

تعتبر الربحية من بين الأهداف الرئيسية التي يسعى البنك لتحقيقها، فهي تعد معيارا ومقياسا لكفاءة البنك وجودة إدارته، فالبنك كونه منشأة أعمال يهدف إلى تحقيق أقصى الأرباح لإرضاء المساهمين فيه.

1. ربحية البنك التجاري commercial bank profitability:

يعد تحقيق البنك التجاري للأرباح أمرا ضروريا لبقائه واستمراره، فهو مطلب كل من المساهمين والمودعين والدائنين للبنك لزيادة قيمة ثرواتهم، فتعتبر الربحية مصدرا لثقة المتعاملين للبنك التجاري وهي تمثل انعكاسا إيجابيا للقرارات والسياسات السليمة المتخذة من طرف إدارة البنك التجاري.

يعبر الربح محاسبيا عن زيادة الإيرادات الكلية على التكاليف الكلية خلال فترة زمنية معينة، أما من الناحية الاقتصادية فيعبر الربح عن الزيادة في الثروة والتي تتضمن زيادة الإيرادات المتحققة عن التكاليف مضافا إليها تكاليف الفرص البديلة.[6]

تهدف البنوك التجارية إلى تعظيم أرباحها عن طريق حشد أكبر قدر ممكن من الودائع والادخار بأقل تكلفة ممكنة، ثم توظيف هذا الادخار لتحقيق أقصى عائد ممكن، وتتحقق الأرباح من خلال ما يلي:[7]

- الفوائد الدائنة على التسهيلات الائتمانية.
- العمولات الدائنة التي تتقاضاها البنوك مقابل خدماتها التي تقدمها للآخرين.
- الأرباح المحققة من شراء وبيع العملات الأجنبية.
- إيرادات أخرى كعوائد الاستثمار في الأوراق المالية، العوائد الناجمة عن خصم الكمبيالات، وأي أرباح رأسمالية ناتجة عن بيع البنك لأحد أصوله بسعر أعلى من قيمته الدفترية.

ولتحديد قدرة البنك على تحقيق الأرباح من أمواله المستثمرة يتم الاعتماد على عدة نسب تقيس كفاءة الادارة في استغلال الموارد لتحقيق الأرباح[8]، نوجز هذه النسب في الجدول التالي:

الجدول رقم03: معدلات أنواع العوائد

النوع	طريقة الحساب
معدل العائد على الاستثمار(ROA)	$\%100 \times \frac{\text{صافي الربح}}{\text{اجمالي الموجودات}} =$
معدل العائد على الملكية(ROE)	$\%100 \times \frac{\text{صافي الربح}}{\text{مجموع حقوق الملكية}} =$
معدل العائد على الودائع	$\%100 \times \frac{\text{صافي الربح}}{\text{اجمالي الودائع}}$
معدل هامش الربح الصافي	$\%100 \times \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الإيرادات}} =$

المصدر: دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار الميسرة، ط1، 2012، ص 108، 110-111، [بتصرف].

وبالنسبة للجزائر، قيم هذه النسب معبر عنها في الجدول التالي، خلال الفترة 2011- 2015:

الجدول رقم04: نسب الربحية للبنوك التجارية في الجزائر (%)

العائد/ السنة	2011	2012	2013	2014	2015
معدل العائد على الاستثمار (ROA)	2.10	1.93	1.67	1.98	1.93
معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)	24.58	22.67	19.00	23.55	21.55
هامش الربح	54.89	64.23	69.45	68.51	66.82

المصدر: التقرير السنوي 2015 لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016، ص167.

نلاحظ من الجدول السابق أن مؤشرات الربحية في البنوك التجارية بالجزائر تشهد نوعا من التذبذب الواضح على مستوى كل نسبة من النسب المدروسة، وذلك راجع للتغير في أطراف معادلة حساب كل نسبة، فالعائد على الاستثمار حقق أعلى نسبة له في سنة 2011 وهذا ما يدل على أن البنوك حققت أرباحا مرتفعة عن طريق توظيف أصولها، وكان العائد على حقوق الملكية كذلك في أعلى قيمته في سنة 2011 وذلك لتحقيق عوائد جيدة عن طريق استثمار أموال المساهمين (حقوق الملكية)، أما هامش الربح فكانت أعلى نسبة هامش ربح محققة في سنة 2013 بسبب ارتفاع الأرباح الناتجة عن الإيرادات في تلك السنة.

2. **العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية:** تواجه البنوك التجارية في سعيها لتحقيق أهدافها عدة عوامل تؤثر على ربحيتها سواء بالإيجاب أو بالسلب، نوجز هذه العوامل في الشكل التالي:

الشكل رقم02: العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية

المصدر: علي محمود محمد، سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد الأول، 2014، ص 543، 544، [بتصرف].

إن توسع البنك في منح التمويل يمكن أن يدر للبنك عوائد مرتفعة، لكن قد يكون ذلك على حساب توفير السيولة الكافية عند الحاجة، وهذا سيعرض البنك للخطر في حالة عدم قدرته على تسييل تلك الأصول وبسرعة لتلبية طلبات السحب المفاجئة، وعليه تقاس كفاءة البنك بمدى قدرته على الموازنة بين الربحية والسيولة لأنهما يسيران معا دون أن يكون تحقيق أحدهما على حساب الآخر.[9]

ثالثا: مسار فائض السيولة في البنوك التجارية الجزائرية

تعتبر مشكلة السيولة في الجهاز البنكي الجزائري راجعة لغياب التوازن بين موارد واستخدامات البنك مما يؤدي إلى ظهور اختلال يتمثل في فائض أو عجز في السيولة، فبالرغم من الموارد المالية الكبيرة والمتاحة لدى البنوك التجارية الجزائرية والقدرة الإقراضية العالية، إلا أننا نلاحظ وجود فجوة في تمويل الاقتصاد، وفي حالة الجهاز البنكي الجزائري فقد تواصل ارتفاع الفائض المسجل في السيولة البنكية منذ سنة 2001، مما يدل على وجود خلل هيكلي يستدعي البحث عن أسبابه ومصادره وإيجاد آليات لعلاجه.

وهذا ما يؤدي بالبنوك إلى توظيف هذه الأموال في الموجودات السائلة كالأوراق المالية، أو أرصدة نقدية لدى البنوك أو لدى البنك المركزي أو إضافتها إلى رأس المال من خلال الاحتياطات والمخصصات والأرباح المدوَّرة، وبالتالي فإن هذه السيولة الفائضة تسبب مشكلة للبنوك التجارية[10].والجدول التالي يوضح مسار فائض السيولة في البنوك التجارية الجزائرية:

الجدول رقم05: فائض السيولة لدى البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (2001-2015) (الوحدة: مليار دج)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الودائع	1789.9	2127.4	2442.9	2705.4	2960.5	3516.5	4517.3	5161.8	5146.4	5819.1	6733.0	7238.0	7787.4	9117.5	9200.7
القروض	1077.7	1266.0	1379.5	1534.4	1778.9	1904.1	2203.7	2614.1	3085.1	3266.7	3724.7	4285.6	5154.5	6502.9	7275.6
فائض السيولة (الودائع-القروض)	712.2	861.4	1063.4	1171	1181.6	1612.4	2313.6	2547.7	2061.3	2552.4	3008.3	2952.4	2632.9	2614.6	1925.1

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على تقارير ونشرات بنك الجزائر لسنوات 2001-2015.

يمكن تمثيل معطيات الجدول في صورة بيانية كما يلي.

الشكل رقم03: فائض السيولة لدى البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (2001-2015) *(الوحدة: مليار دج)*

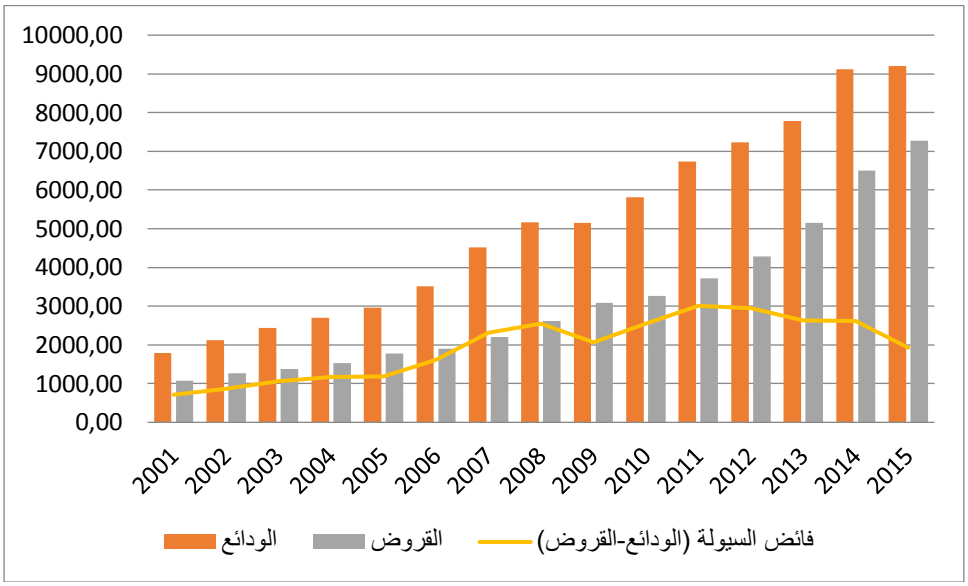

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 05 السابق.

يظهر من الشكل السابق أن فائض السيولة في البنوك التجارية الجزائرية والمعبر عنه بالفرق بين إجمالي الودائع وإجمالي القروض الممنوحة في ارتفاع مستمر من سنة 2001 إلى سنة 2008، وذلك راجع لارتفاع صافي الأصول الخارجية من 1313,6 مليار دينار سنة 2001 إلى 10227.6 مليار دينار سنة 2008، وفي 2009 انخفض فائض السيولة ليصل إلى 2061 مليار دينار جزائري بسبب الصدمة الخارجية الناجمة عن الأزمة الاقتصادية العالمية، وبعدها توجه فائض السيولة للارتفاع تحت تأثير عودة تراكم الموجودات الخارجية (ارتفاع الموجودات الخارجية الصافية لبنك الجزائر بـ 1139.74 مليار دينار) الناتجة أساسا من عائدات صادرات المحروقات، والتي حفزت من جديد نمو السيولة البنكية، ووصلت السيولة البنكية إلى أعلى قيمة لها في 2011 بمعدل توسع قدره 11.59% مقارنة بـ 2010، تحت تأثير تراكم الموجودات الخارجية وارتفاع ودائع المؤسسات والأسر.

وصل فائض السيولة إلى أعلى قيمة له في 2011 وسبب ذلك أن حجم الودائع التي تحصلت عليها البنوك كانت مرتفعة مقارنة بالقروض التي منحتها في تلك السنة، فالودائع ارتفعت في سنة 2011 بـ 15.7% مقارنة بـ 2010، والقروض ارتفعت بـ 14.02% مقارنة بـ 2010.

في وضع يسوده تراجع أسعار النفط وارتفاع العجز في ميزان المدفوعات، توجه فائض السيولة نحو الانخفاض بعد سنة 2011 ليصل إلى 1925.1 مليار دينار في سنة 2015، بالاضافة إلى زيادة الامتصاص الفعلي لفائض السيولة من طرف بنك الجزائر لإرساء الاستقرار النقدي والمالي عن طريق مختلف الوسائل والأدوات المستخدمة لامتصاص فائض السيولة في البنوك التجارية الجزائرية، وهي:

1. معدل الاحتياطي القانوني:

يلزم بنك الجزائر البنوك بالاحتفاظ بنسبة محددة من ودائعها على شكل سائل، يمكن توضيح تطور معدل الاحتياطي القانوني في الجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (06): تطور معدل الاحتياطي القانوني في الجزائر خلال الفترة 2001-2015

السنة	معدل الاحتياطي المطلوب %	معدل المكافأة في الاحتياطي المطلوب %
2001	03	-
2002	4.25	2.5
2003	6.25	2.5
2004	6.5	1.75
2007-2005	6.5	01
2008	08	0.75
2009	08	0.5
2011-2010	09	0.5
2012	11	0.5
2015-2013	12	0.5

المصدر:من اعداد الباحثتين اعتمادا على تقارير ونشرات بنك الجزائر الإحصائية، 2001-2015.

نلاحظ أن معدل الاحتياطي القانوني في ارتفاع مستمر، فبنك الجزائر يتدخل دائما في رفع معدلات الاحتياطي القانوني وهذا تماشيا مع فائض السيولة بداية من سنة 2001 الذي شهد ارتفاعا مستمرا، وقد ساهمت هذه الأداة بامتصاص كميات كبيرة من السيولة الزائدة التي شهدها البنوك التجارية.

2. **أداة استرجاع السيولة:** قام بنك الجزائر في أفريل 2002 بإدخال أداة جديدة تمثلت في "استرجاع السيولة على بياض على شكل صفقات آنية"، وهي عبارة عن أداة تمكن بنك الجزائر من دعوة البنوك لإيداع مبلغ من السيولة لديه تحت صيغة ودائع تتراوح آجال استحقاقها من 24 ساعة إلى سنة مدرة لفوائد بمعدل ثابت أو متغير، وفي حالة أسعار الفائدة الثابتة يشير بنك الجزائر إلى هذا المعدل مقدما[11]، يوضح الجدول التالي تطور أنواع معدلات استرجاع السيولة للفترة 2002-2015

الجدول رقم 07: مسار معدل استرجاع السيولة لمدة 07 أيام خلال الفترة 2002-2015

السنة	معدل استرجاع السيولة لمدة 07 أيام
2002	%2.75
2003	%1.75
2004	%0.75
2008-2005	%1.25
2015-2009	%0.75

المصدر: من اعداد الباحثتين اعتمادا على تقارير ونشرات بنك الجزائر الإحصائية، 2002-2015.

وقد تم في 2005 إدخال أداة استرجاع السيولة لمدة 03 أشهر، والجدول التالي يوضح تطور هذا المعدل:

الجدول رقم 08: مسار نسبة أداة استرجاع السيولة لمدة 03 أشهر خلال الفترة 2005-2015

السنة	نسبة أداة استرجاع السيولة لمدة 03 أشهر
2005	%1.9
2006	%02
2007	%2.5
2008	%02
2015-2009	%1.25

المصدر: من اعداد الباحثتين اعتمادا على تقارير ونشرات بنك الجزائر الإحصائية، 2005-2015.

وتم كذلك إدخال أداة استرجاع السيولة لمدة 06 أشهر في 2013، وبقيت ثابتة خلال الفترة 2013-2015 عند نسبة 1.5%.

تعتبر أداة استرجاع السيولة أكثر مرونة من أداة الاحتياطي الإلزامي؛ لأنه يمكن تعديلها يوميا كما أنها غير إلزامية، فكل بنك يمكنه المشاركة في العملية وفقا لوضعية السيولة لديه.

3. **أداة تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة:** في أوت 2005 تم إدخال هذه الأداة لتضاف إلى كل من أداتي الاحتياطي القانوني واسترجاع السيولة، وهي تتمثل في إيداع البنوك التجارية في حسابها لدى بنك الجزائر مبالغ من السيولة لأجل، مقابل الحصول على فوائد. وقد تم استحداث هذه الأداة من اجل احتواء فائض السيولة في البنوك التجارية الجزائرية، والتي تسمح بإنجاز ودائع لمدة 24 ساعة لدى بنك الجزائر، حدد معدل هذه التسهيلة عند 0.3% بين 2005 و2006، ثم 0.75% بين 2007 و2008، ليتم تنزيله إلى 0.3% في الفترة 2009-2015.

إن فائض السيولة في البنوك الجزائرية يعبر عن وجود سيولة غير موظفة كان من الأجدر توجيهها للاستثمار لتحقيق الأرباح؛ على اعتبار اكتساب البنوك التجارية صفة التاجر الذي يسعى إلى تعظيم المنافع. وهنا يبرز الدور الهام لبنك الجزائر في ضبطه لهذه السيولة وتفادي آثارها السلبية على الاقتصاد، وضرورة دفع البنوك التجارية لاستثمار وتوظيف هذا الفائض بطريقة عقلانية ومدروسة وهذا ما يؤدي بالبنك إلى محاولة التوفيق بين السيولة والربحية لتحقيق أقصى ربح في ظل مخاطر سيولة مقبولة.

حيث يمكن تلخيص واقع السيولة في البنوك التجارية الجزائرية بوجود فائض في السيولة وهو إشكال ناجم عن عدة أسباب أهمها زيادة توجه الأفراد إلى الاحتفاظ بالمدخرات على شكل ودائع آجلة، وعدم تمكن البنوك من استثمار فوائضها المالية بسبب تحفظها في قرارات منح الائتمان.

رابعا: التوفيق بين السيولة والربحية في البنوك التجارية:

يستطيع البنك الاحتفاظ بسيولة نقدية كبيرة تكفي لتغطية كافة احتياجاته، لكنه في المقابل يخسر فرصة اكتساب أرباح لو قام بتوظيف هذه السيولة، ونفس الحال إن قام البنك باستثمار كافة أمواله فقد يحقق إما أرباحا كبيرة، أو خسارة قد تؤدي بالبنك إلى الفشل والإفلاس، وهنا يأتي التعارض بين شرطي السيولة والربحية.

فالتوفيق المستمر بين السيولة والربحية من أبرز التحديات التي تواجه البنوك، وذلك لأن البنوك تعتمد على أموال المودعين لتحقيق الربحية من خلال استثمار أكبر قدر ممكن لتحقيق أفضل العوائد، وهذا في ذاته يناقض هدف السيولة.[12]

ومن المشاكل التي تواجه البنك التجاري عند محاولة التوفيق بين اعتبارات السيولة والربحية:[13]

- مشاكل تتعلق بتقدير النقد اللازم الاحتفاظ به كاحتياطي إضافي لمقابلة التزامات البنك نحو عملائه.
- مشاكل تتعلق بمدى صحة تصنيف درجة السيولة للقروض التي منحها البنك وإمكانية الاسترداد للقروض وقت حلول أجل السداد.
- مشاكل تحديد أفضل هيكل لتوزيع الأموال على الأنواع المختلفة للاستثمار.

ولذا لحل هذا التعارض يعمل البنك على إدارة أصوله وخصومه بشكل يحقق التوازن الأمثل بين السيولة والربحية، وذلك باستخدام عملية التخصيص (إدارة الموجودات)، ويتم بها توزيع الأموال المتاحة للبنك على بنود الاستخدامات المختلفة، وبطريقة تضمن تحقيق أعلى عائد ممكن ضمن مخاطر مقبولة والحفاظ على سيولة مناسبة. وهناك عدة مداخل لعملية التخصيص لتحقيق التوازن بين السيولة والربحية أهمها:[14]

1. **مدخل مجمع الأموال:** وهو تجميع الأموال من مختلف المصادر (الودائع بأنواعها، حقوق الملكية) ثم إعادة توزيعها على الاستخدامات على أساس سيولتها أولا ثم ربحيتها ثانيا، وفق الشكل التالي:

الشكل رقم04: آلية مدخل مجمع الأموال

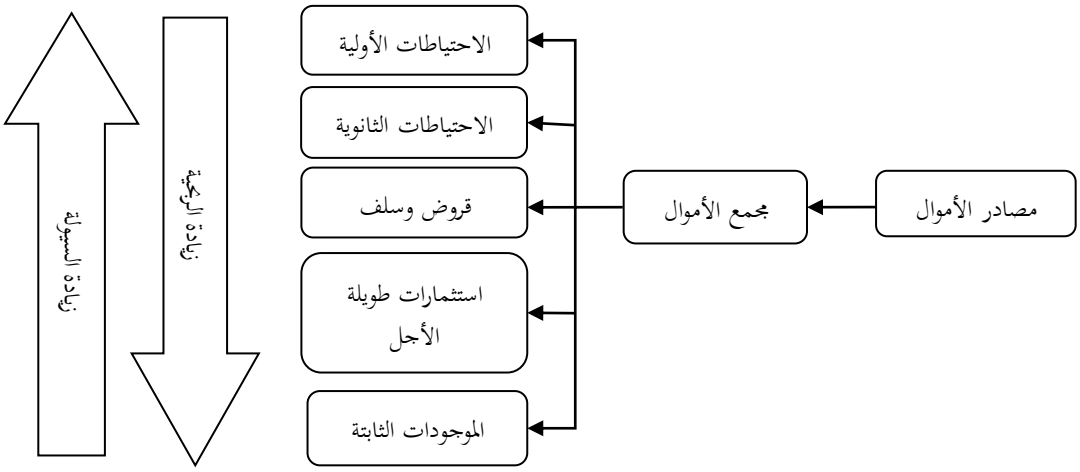

المصدر: هناء أحمد هاني، دور المحفظة الاستثمارية في المواءمة بين السيولة والربحية، رسالة ماجيستير، جامعة حلب، سورية، 2011، ص 74، [بتصرف].

2. **طريقة تخصيص الموارد:** وهي توزيع الموارد المتاحة على الاستخدامات تبعا لاعتبارين هما طبيعة المصدر والاستعمالات المناسبة له، وهذا المدخل يقلل الاستثمار في الموجودات السائلة ويزيد التوسع في منح القروض والاستثمارات المختلفة، وهو ما يزيد من ربحية البنك، فهذه الطريقة تقوم بتخصيص كل مصدر من الأموال إلى بند من بنود الاستخدام آخذين بعين الاعتبار الربط بين طبيعة المصدر واحتياجات السيولة والربحية والمواءمة بين تاريخ استحقاق الاستثمارات المصرفية ومصادر الأموال.[15]

3. **المدخل العلمي:** وهو استخدام الطرق العلمية كبحوث العمليات وأسلوب البرمجة الخطية لتحقيق التوازن بين الربحية والسيولة وتعظيم العوائد وتدنية التكاليف.

خامسا: تحليل مؤشرات السيولة والربحية للبنوك التجارية الجزائرية

تعتمد هذه الدراسة التطبيقية على البيانات المالية والمحاسبية وتقارير النشاط للبنوك المنشورة على مواقعها الالكترونية، واقتصرت الدراسة على بنكين هما:

- بنك البركة الجزائري (EL BARAKA) كونه بنك مشترك بين القطاعين العام والخاص،
- سوسييتي جينيرال الجزائر(SGA) كنموذج من البنوك الخاصة.

تنقسم الدراسة التطبيقية إلى قسمين: الأول يتم فيه حساب مؤشرات السيولة حيث قمنا بحساب وتحليل مؤشرين هما نسبة الرصيد النقدي ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول لكلا البنكين.

أما القسم الثاني فيتناول حساب مؤشرات الربحية وتحليلها، بحيث اقتصر التحليل على مؤشرين هما معدل العائد على الاستثمار **ومعدل** العائد على الودائع لكلا البنكين، وذلك للفترة من 2006 إلى 2015؛ لتعذر الحصول على التقارير المالية للبنكين قبل سنة 2006.

1. **تحليل مؤشرات السيولة لبنك البركة وسوسييتي جينيرال:** تلتزم البنوك التجارية بالاحتفاظ بمستوى سيولة ملائم، وبالقدر الذي يمكنها من الوفاء بالتزاماتها دون التعرض لمخاطر العسر المالي وتجنب فائض السيولة الذي يعبر عن أموال عاطلة، ولتقييم سيولة البنوك التجارية محل الدراسة قمنا بحساب نسبة الرصيد النقدي ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول.

I - نسبة الرصيد النقدي: تعكس هذه النسبة مدى قدرة البنوك التجارية على الوفاء بالتزاماتها عن طريق أصولها النقدية، والشكل الآتي يوضح نسبة الرصيد النقدي للبنوك محل الدراسة.

الشكل رقم05: نسبة الرصيد النقدي لبنكي البركة وسوسييتي جينيرال (%)

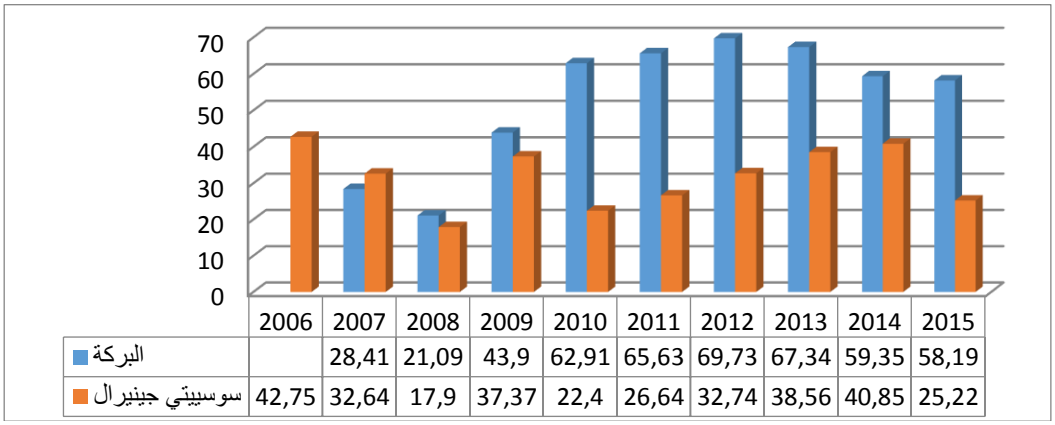

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
البركة		28,41	21,09	43,9	62,91	65,63	69,73	67,34	59,35	58,19
سوسييتي جينيرال	42,75	32,64	17,9	37,37	22,4	26,64	32,74	38,56	40,85	25,22

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة على المواقع الالكترونية للبنوك محل الدراسة.

من الشكل السابق نلاحظ أن نسبة الرصيد النقدي لكلا البنكين في تذبذب وغير مستقرة، ويعود سبب ذلك إلى عدم تناسب تغير قيمة الأصول النقدية وتغير إجمالي الودائع للبنكين، حيث سجل بنك البركة في سنة 2012 أعلى نسبة رصيد نقدي له والمقدرة بـ 69.73%، أي أن نسبة رصيده النقدي تمثل حوالي 70% من اجمالي الودائع لديه، وذلك راجع لارتفاع قيمة الأصول السائلة لبنك البركة عن قيمة ودائعه، وهو ما يؤشر أن بنك البركة احتفظ بنسبة سيولة نقدية مرتفعة جدا تجعله يواجه طلبات سحب الودائع وبأريحية، ولكن هذا يؤثر سلبا على ربحية البنك كون هذه الأموال هي أموال راكدة لا تنتج قيمة مضافة، أما بالنسبة لسوسييتي جينيرال فكان متوسط نسبة الرصيد النقدي خلال فترة الدراسة يساوي 31.71%، وهذا ما يدل على أن سوسييتي جينيرال يحتفظ بنسبة رصيد نقدي بحوالي 32% من اجمالي ودائعه، ويهدف من ذلك إلى زيادة القدرة على سداد التزاماته ومواجهة طلبات السحب المفاجئة للمودعين، كلما ازدادت نسبة الرصيد النقدي ازدادت قدرة البنك على تأدية التزاماته المالية في مواعيدها، إلا أن ذلك ينعكس سلبيا على ربحية البنك وذلك لعدم توظيف هذه الأموال السائلة في استثمارات يمكن أن تدر عوائد مالية للبنك.

II- نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول: تعبر هذه النسبة عن معدل تغطية الأصول السائلة للبنك لإجمالي أصوله من اجل الوفاء بكافة التزاماته، ويوضح الشكل الموالي هذه النسبة بالنسبة للبنوك محل الدراسة.

الشكل رقم06: نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول لبنكي البركة وسوسييتي جينيرال (%)

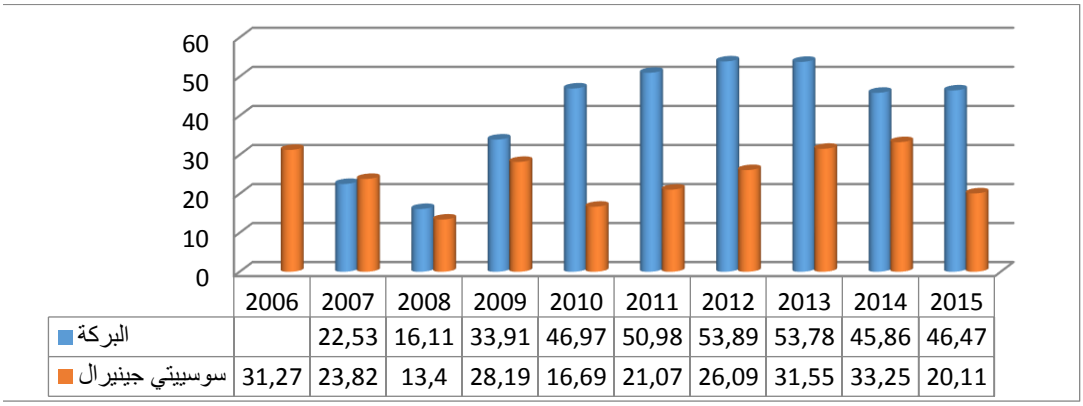

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
البركة		22,53	16,11	33,91	46,97	50,98	53,89	53,78	45,86	46,47
سوسييتي جينيرال	31,27	23,82	13,4	28,19	16,69	21,07	26,09	31,55	33,25	20,11

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة على المواقع الالكترونية للبنوك محل الدراسة.

نلاحظ تفاوتا في نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول بالنسبة للبنكين بسبب اختلاف احتياجات السيولة من بنك إلى آخر.

يتبين من الشكل السابق أن نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول لبنك البركة في تذبذب بين الارتفاع والانخفاض، إذ سجلت سنة 2012 وسنة 2013 أعلى نسبة أصول سائلة إلى إجمالي الأصول بـ 53.89% و 53.78% على الترتيب، حيث سُجل في سنة 2012

ارتفاع الأرصدة النقدية لبنك البركة بنسبة 19.85% وشهدت سنة 2013 ارتفاعا بسيطا في قيمة الأصول النقدية (أرصدة لدى البنك المركزي + أرصدة لدى الصندوق + أرصدة لدى مركز الصكوك البريدية) مقارنة بـ 2012.

وتعود هذه النسب المرتفعة لنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول خلال 2012 و2013 إلى ارتفاع الأصول النقدية لدى بنك البركة مقارنة بباقي أصوله، وشهدت سنة 2008 أدنى قيمة لنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول بنسبة مقدرة بـ 16.11% ويعود ذلك إلى تراجع قيمة الأصول النقدية بـ 8.14% مقارنة بسنة 2007.

وبالنسبة لسوسييتي جينيرال فقد شهدت سنة 2014 أعلى نسبة أصول سائلة إلى إجمالي الأصول والمقدرة بـ 33.25% وذلك راجع إلى ارتفاع قيمة الأصول النقدية مقارنة بإجمالي الأصول في سنة 2014 مقارنة بسنة 2013، حيث ارتفعت الأصول النقدية لسوسييتي جينيرال في 2014 بـ 18.15% مقارنة بسنة 2013، وارتفع إجمالي الأصول بـ 9.31% فقط في 2014 مقارنة بسنة 2013. وقد كان متوسط نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول لسوسييتي جينيرال خلال فترة الدراسة مقدرا بـ 24.54% .

من خلال نسب السيولة السابقة نلاحظ أن مدلول سيولة البنك التجاري يضيق ويتسع طبقا لحجم الأصول السائلة المضمنة في البسط من النسبة التي نقيس بها سيولة البنك.

2. مؤشرات الربحية:

يعتبر تحقيق الربح هدفا رئيسيا للبنك ولاستمراريته، لكنه يعد مشكلة لأنه يضع البنك أمام حقيقة التعارض بين هدفي السيولة والربحية وضرورة إحداث توازن بين الربح والسيولة، فدرجة سيولة الأصل تتناسب عكسيا مع ربحيته ومخاطر الاحتفاظ به.[16]

I. معدل العائد على الاستثمار (ROA): تقيس هذه النسبة كفاءة إدارة البنك وقدرته على تحقيق أرباح صافية من توظيف موجودات البنك، وارتفاع هذا المؤشر يعكس كفاءة العمليات في البنك واستخدام الإدارة لسياسات استثمار وائتمان فعالة تساهم في توليد الأرباح[17]، يلخص الشكل التالي هذه النسبة الخاصة بالبنوك عينة الدراسة.

الشكل رقم 07: معدل العائد على الاستثمار لبنكي البركة وسوسييتي جينيرال (%)

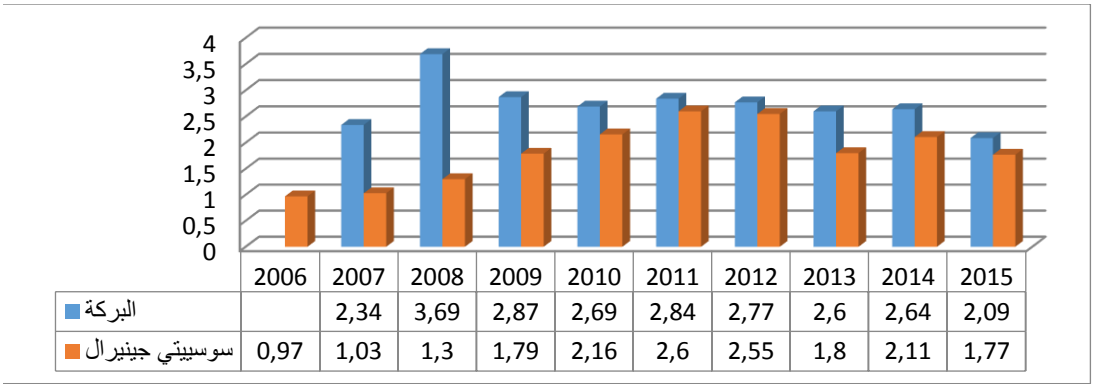

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
البركة		2,34	3,69	2,87	2,69	2,84	2,77	2,6	2,64	2,09
سوسييتي جينيرال	0,97	1,03	1,3	1,79	2,16	2,6	2,55	1,8	2,11	1,77

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة على المواقع الالكترونية للبنوك محل الدراسة

نلاحظ من الشكل أن العائد على الاستثمار لبنك البركة كان بمتوسط يقدر بـ 2.20% وهذه النسبة مقبولة، حيث بينت دراسة أجريت على البنوك الأمريكية أن البنوك التي امتازت بأكثر كفاءة وأداء هي التي لا يقل فيها نسبة العائد على الاستثمار عن 1.5%،[18] فنلاحظ أن في كل سنوات الدراسة كان العائد على الاستثمار أكبر من 1.5%. وتعكس هذه المعدلات كفاءة بنك البركة في استغلال أصوله، أما بالنسبة لسوسييتي جينيرال فكانت نسبة العائد على الاستثمار للسنوات 2006، 2007، 2008 أقل من 1.5% وهذا ما يدل على أن سوسييتي جينيرال لم يكن يقدم الأداء المطلوب لتحقيق عائد مناسب ناتج عن التوظيف الأمثل لموجوداته في تلك الفترة، وفي باقي سنوات الدراسة كانت نسبة العائد على الاستثمار أكبر من 1.5% وهذا يدل على زيادة صافي الدخل لسوسييتي جينيرال بنسب أعلى من معدلات زيادة إجمالي أصوله.

II. معدل العائد على الودائع

يستخدم معدل العائد على الودائع لقياس مدى نجاح إدارة البنك في توليد الأرباح من الودائع التي استطاع الحصول عليها.[19] ويوضح الشكل الموالي معدل العائد على الودائع لبنكي البركة وسوسييتي جينرال.

الشكل رقم 08: معدل العائد على الودائع لبنكي البركة وسوسييتي جينرال (%)

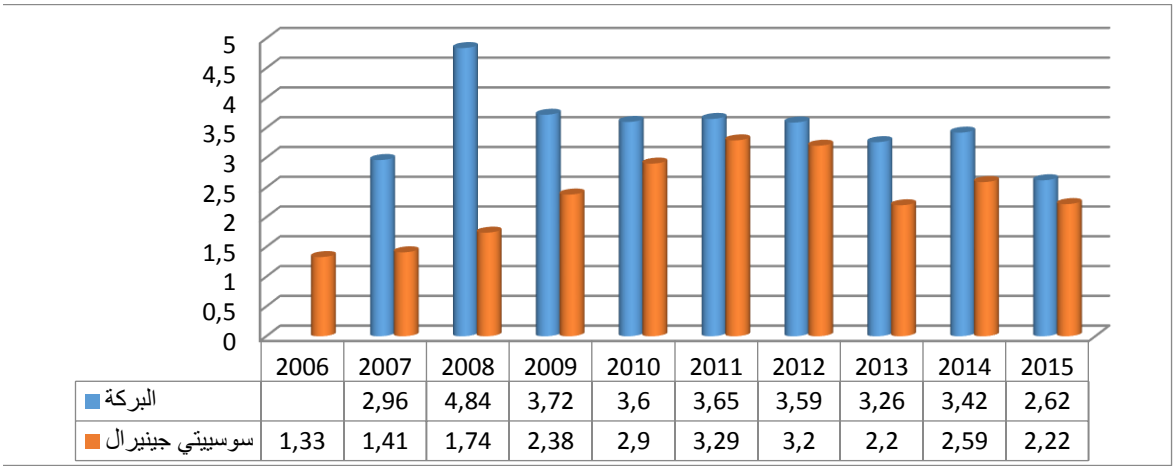

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
البركة		2,96	4,84	3,72	3,6	3,65	3,59	3,26	3,42	2,62
سوسييتي جينيرال	1,33	1,41	1,74	2,38	2,9	3,29	3,2	2,2	2,59	2,22

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة على المواقع الالكترونية للبنوك محل الدراسة

نلاحظ من الشكل السابق أن أعلى نسبة للعائد على الودائع بالنسبة لبنك البركة كان في سنة 2008 وهذا بسبب ارتفاع الأرباح المتولدة عن زيادة الودائع في 2008 مقارنة بـ 2007 حيث ازداد الربح الصافي بالضعف في 2008 مقارنة بـ 2007، وكذلك ازداد إجمالي الودائع في 2008 بنسبة 23.76% قياسا إلى سنة 2007. وتدل قيم العائد على الودائع على تحقيق البركة لعوائد وأرباح ناتجة عن ودائعه، وقد كان متوسط العائد على الودائع لبنك البركة خلال فترة الدراسة يساوي 3.52%، وهي نسبة مرتفعة مقارنة مع ما حققه بنك سوسييتي جينيرال، فقد حقق هذا الأخير متوسط عائد على الودائع خلال فترة الدراسة مقدر بـ 2.33%. مع الإشارة إلى أنه تعذر الحصول على بيانات بنك البركة خلال سنة 2006 فيما يتعلق بهذا الشأن.

وبالمقارنة بين البنكين من ناحية العائد على الودائع نجد أن متوسط العائد على الودائع لبنك البركة خلال فترة الدراسة يفوق متوسط العائد على الودائع المحقق من طرف سوسييتي جينيرال، وهذا يدل على أن بنك البركة أكثر فعالية في توليد الأرباح من الودائع باعتبارها أموالا استراتيجية للتوظيف بالنسبة للبنك.

الخاتمة:

يعد موضوع السيولة البنكية مهما للبنوك التجارية كونها تعكس مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته، حيث يمكن من خلال مؤشرات السيولة والربحية للبنوك الحكم على مدى تحقيقها لأهدافها الإستراتيجية، لذا تحرص البنوك التجارية على أن تكون كفؤة في توظيفها للسيولة النقدية وذلك لتحقيق الأرباح ضمن حدود مخاطر مقبولة، مع الاحتفاظ بسيولة ملائمة لمواجهة التزاماتها النقدية، لذا يعتبر التوفيق بين السيولة والربحية تحديا للبنوك التجارية الجزائرية.

لقد تم التوصل من خلال البحث إلى النتائج التالية:

- يتم تحقيق التوفيق بين السيولة والربحية في البنوك التجارية عن طريق عملية التخصيص وفق نظرية إدارة الموجودات، والارتفاع المتواصل لفائض السيولة البنكية في الجزائر، طيلة فترة الدراسة، يعكس عدم قدرة البنوك على تحقيق التوفيق بين هدفي السيولة والربحية.

– حقق الجهاز البنكي الجزائري فائضا في السيولة طيلة فترة الدراسة وهذا دليل على وجود سيولة غير موظفة لا تدر أرباحا، لذا استعمل بنك الجزائر الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية لضبط السيولة البنكية؛ لتميز هذه الأدوات بفعاليتها في وضعية الفائض.

– عكست مؤشرات السيولة والربحية لكل من بنك البركة وسوسييتي جينيرال وجود نسب سيولة وربحية مرتفعة طيلة فترة الدراسة، لكن بالمقارنة مع تطور مؤشرات السيولة والربحية تميزت السنوات التي عرفت ارتفاعا في مؤشرات السيولة انخفاضا في مؤشرات الربحية والعكس صحيح، وهو ما يؤكد طبيعة اتجاه العلاقة بين السيولة والربحية.

من خلال الدراسة التي قمنا بها نقدم الاقتراحات التالية:

– ضرورة تبني بنك الجزائر لسياسات من شأنها تشجيع البنوك التجارية على التوسع في عمليات منح القروض وخاصة منح التمويل طويل ومتوسط الأجل بدل التركيز على منح القروض الاستهلاكية.

– على البنوك التجارية التخفيف من سياستها المتشددة في منح الائتمان والعمل على توظيف فائض السيولة على النحو الذي يحقق لها عوائد أكبر.

– ضرورة تبني البنوك التجارية الجزائرية مختلف الخدمات البنكية التي تحقق ربحية مرتفعة ودون الاضطرار إلى التضحية بالسيولة والأمان.

هوامش البحث:

[1] طارق عبد العال حماد، إدارة السيولة في الشركات والمصارف (قياس وضبط السيولة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2012، ص11.

[2] رايس حدة، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص97.

[3] Basel Committee on Banking Supervision (september2OO8), Principles for Sound Liquidity Risk Management and Supervision, Basel: Bank for International Settlements, p1.

[4] أحمد بوعبدلي، حمزة عمي سعيد، دعم تسيير السيولة المصرفية في ظل اسهامات اتفاقية بازل الثالثة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد 02، 2014، ص102.

[5] طارق عبد العال حماد، إدارة السيولة في الشركات والمصارف (قياس وضبط السيولة)، مرجع سابق، ص13-14.

[6] شيماء يونس كاظم، أثر السيولة النقدية في مستوى أداء المصارف–دراسة تحليلية قياسية في بعض المصارف التجارية العراقية للمدة(2011–1997)، أطروحة دكتوراه، جامعة سانت كليمنتس، ص73.

[7] اسماعيل ابراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص140,

[8] أيمن يوسف عبد السلام، إدارة سوق المال، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2018، ص288.

[9] ميمون علي العبيد، أثر السيولة في ربحية المصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية على المصارف الاسلامية السورية)، مجلة جامعة البعث، المجلد 37، العدد 09، 2015، ص123–124.

[10] محمد خالد نهار الدلقموني، أثر فائض السيولة النقدية لدى البنوك التجارية الأردنية على مؤشراتها المالية (2004–1994)، رسالة ماجيستير، جامعة آل البيت، الأردن، 2006، ص78.

[11] Article 2 et 3 de INSTRUCTION N° 01-2013 DU 15 JANVIER 2013 RELATIVE AUX REPRISES DE LIQUIDITE.

[12] دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار الميسرة، ط1، 2012، ص 187.

[13] محمد صفوت قابل، تحرير الخدمات المالية واقتصاديات البنوك، دار الكتب المصرية، 2013، ص160.

[14] هناء أحمد هاني، دور المحفظة الاستثمارية في الموائمة بين السيولة والربحية، مرجع سبق ذكره، ص73-75.

[15] دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص169.

[16] هناء أحمد هاني، دور المحفظة الاستثمارية في الموائمة بين السيولة والربحية، رسالة ماجيستير، جامعة حلب، سورية، 2011، ص68.

[17] هناء أحمد هاني، دور المحفظة الاستثمارية في الموائمة بين السيولة والربحية، مرجع سابق، ص70.

[18] كرومي آسية، تقييم أداء البنوك التجارية بواسطة النسب المالية (دراسة تطبيقية خلال الفترة 2005–2014)، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 5، جوان 2016، ص138.

[19] بلال نوري سعيد الكروي، تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة، المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد 6، العدد 24، 2009، ص246.